نحو أطروحة نظرية لحل إشكالية مصطلحي العمارة – والمدينة - "الإسلامية"!  
إشكالية اللغة والمضمون: "الإسلاموية" مقابل "الإسلامية"!  
2  
‘Islamism’ versus ‘Islamic’!  
  
د. وليد أحمد السيد  
دكتوراة في فلسفة العمارة من (UCL) – جامعة لندن  
مؤسس مجموعة لونارد ودار معمار بلندن  
sayedw03@yahoo.co.uk  
  
مقدمة – نشأة مصطلح المدينة "الإسلامية" والخلط بين المفاهيم  
بعكس اجتهادات بعض الباحثين العرب والمسلمين المعاصرين في نسبة البحث في أدبيات ما يسمى "بالمدينة الإسلامية" للمستشرقين ودراساتهم, فالبحث المتأمل والمتأني يجد أن المستشرقين لم يدرسوا المدينة العربية التقليدية, أو مدن الشرق, أو كائنا ما كانت تسميتها بهذه التسمية – أي "المدينة الإسلامية"! فالباحث في أدبيات وتاريخ دراسة المدن العربية يجد أنها, ونقولها مرارا وتكرارا, كانت تعكس نظرة هؤلاء الباحثين من خارج الحضارة التي درسوها بنسبة المدن التي شاهدوها إما لمن بناها (العرب المسلمون) أو لموقعها الجغرافي (دمشق, حلب, مدن الشرق الأوسط, إلخ) في حالات أخرى, وهو ما بيناه بالتفصيل في مقالات سابقة لنا.   
وقبل شيوع الدراسات "من الداخل", على أيدي باحثين عرب, والتي نبشت في كتب الفقه والشريعة, فقد ارتبط قبل ذلك مفهوم العمارة "الإسلامية" بإطار نظري عام يرمز للعمارة التي سادت بعد ظهور وانتشار الإسلام, لا كدين مؤثر تأثيرا مباشرا في العمران, وإنما كمظله عامة مهيمنه على الحضارة التي عرفت "بالإسلامية". ومن هنا فدراسة تاريخ العمارة "الإسلامية" في كتابات المؤرخين العرب والغربيين, عفيف بهنسي وبانيستر فليتشر مثلا, لم تصرف أذهان الباحثين والطلبة لأكثر من هذا المفهوم والإطار الحضاري العام. فبانيستر فليتشر مثلا يستهل في كتابه (History of Architecture) كل حقبة وسلالة معمارية – بدءا من العمارة المصرية القديمة وحتى العمارة الحديثة - بإبراز أهم العوامل السياسية والجغرافية والإجتماعية والإقتصادية والبيئية – ولم تكن دراسته للعمارة "الإسلامية" استثناء من هذه المنهجية أبدا. وهكذا كان الشائع في ذلك الحين وحتى أواسط الثمانينيات أن مصطلح "العمارة الإسلامية" لم يرتبط في أذهان الباحثين والأكاديميين والطلبة العرب بالإسلام كدين, وإنما كانت له ارتباطات حضارية أوسع وأشمل من هذا الربط الضيق الذي حدث لاحقا على أيدي مجموعة من الباحثين العرب الذين خلطوا المفاهيم والمصطلحات. ومن هنا بدأ بعض المفكرين بإعادة النظر في هذا المفهوم كما قدمه لنا مثلا "دوجان كوبان" في مؤتمر بالدمام عام 1983, وطرح فيه مقاربته الشهيرة حول مفهوم "العمارة الإسلامية" الذي يجد به خللا ولا يقدم للباحث إجابة شافية كمظلة عامة للعمارة الممتدة جغرافيا وزمنيا.   
والمتأمل في دراسات الغربيين لمصطلح "العمارة الإسلامية" يجد أنها كانت أكثر حذرا وأكثر تمحيصا من أقرانهم الباحثين العرب. فالمفهوم الذي درج للعمارة الإسلامية كان غالبا بالإشارة لها "كتوصيف لطراز معماري, مرتبط بمجموعة من الأشكال والمفردات, ونظام للبناء تطور تاريخيا على مدى فترة زمنية خلال الحكم الإسلامي لسلالات منذ الأمويين وحتى العثمانيين". وهذا التوصيف الحضاري الشامل يحوي إشارات لمكان وزمان وحضارة وإنسان. لكننا مع ذلك نجد أن إشارة الباحثين الغربيين لهذا المصطلح كانت تعكس رؤى متباينة, فمثلا يشير (Hoag) في كتابه (Islamic Architecture) الصادر عام 1975, وكذلك (Hillenbrand) في كتابه (Islamic Architecture – Form, Function, and Meaning) الصادر عام 1994 يشير كل منهما للعمارة الإسلامية بطريقة تعكس فهما مختلفا وذلك حسب تصنيف كل منهما لمحتويات الكتاب رغم تشابه العنوان الظاهري المستخدم واستخدام كلمة "العمارة الإسلامية". فبينما يستخدم الأول تصنيفات تتبع "الجغرافيا" وتقسم العمارة الإسلامية بناء على الأقاليم, يعمد الثاني لتصنيفها في محتويات كتابه بناء على "أنماط المباني في الأقاليم". وعلى النقيض من الإثنين, نجد (Cresswell) قد سبقهما في كتابه (The Muslim Architecture of Egypt) الصادر عام 1959 حيث يستخدم في دراسته المؤلفة من مجلدين تصنيفا يعتمد على السلالات الحاكمة في الفترات الإسلامية (الأيوبيين, الفاطميين, المماليك البرجية والمماليك البحرية, وهكذا). ونلاحظ أن (Cresswell) لا يستخدم كلمة العمارة "الإسلامية" بل "عمارة المسلمين".  
ومن هنا نجد مثلا (Ernst Grube) في كتابه (What is Islamic Architecture) الصادر عام 1978 يتسائل في الصفحة العاشرة عما يعنيه مصطلح "العمارة الإسلامية" فيكتب:" هل نعني بالعمارة الإسلامية تلك العمارة التي كانت إفرازا للمسلمين وبواسطة المسلمين لخدمة الإسلام كدين, بما يرمز, بالضرورة, لتلك العمارة التي خدمت فقط غايات دينية – مثل المسجد والضريح والمدرسة؟ أم هل نعني "جميع" العمارة التي أنتجت في "بلاد" المسلمين؟ وإن كان ذلك كذلك – أي عمارة "بلاد المسلمين" – ماذا تعني "الإسلامية" بهذا المضمون؟ فإذا لم تكن كلمة "الإسلامية" هي "صفة" تصف موصوفا للدلالة على قيمة دينية, فهل يجب علينا أن نفهمها "كمجرد كلمة" تدل على "عمارة ذات صفة خاصة" والتي لها ارتباطات حضارية تعكس, أو تتحدد, من خلال مضامين خاصة مختبئة في "الإسلام بوصفه ظاهرة حضارية"؟ هذه التساؤلات وغيرها من الباحثين الغربيين تدل على عمق في تناول المصطلح على جميع وجوهه التي يمكن أن يعنيه بربطه ربطا حضاريا شاملا للإسلام, وهي تساؤلات مشروعة لمحاولة تحديد المصطلح لما لذلك من أهمية في تناول وإدراك الموضوع, وتعكس عمقا أكبر من نظرائهم الباحثين العرب الذين تناولوا المصطلح جزافا. وفي أسوأ الأحوال تكرست لدى بعضهم "ثقافة نظرية المؤامرة" على الإسلام والمسلمين, وبأن المستشرقين حاولوا إلصاق تهمة الإسلام بالعمارة والمدينة لوصف واقع "ملخبط" وغير هندسي كما يزعم بعضهم جزافا وشططا.  
هكذا كان الحال حتى أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات, حين قدمت "فئة" محدودة من الباحثين العرب والمسلمين المتحمسين لدراسة الشريعة الإسلامية والفقه واجتهاداته وربطها بإفرازات الناتج العمراني في المدينة العربية التقليدية. ما نجم عن هذه الدراسات, ومن تبعهم من باحثين وطلبة لاحقا, هي أنها أغرقت في تقديم "نمطية" ومنهجية مبتدعة من الدراسات تحت إطار سابق أشمل هو إطار "الإسلامية" والذي كان يشمل قبل ظهور هذه الدراسات إطارا "حضاريا لثقافة الإسلام وكظاهرة تاريخية امتدت منذ القرن السابع الميلادي وحتى اليوم", لتعمل هذه الدراسات على "تقزيم" هذا الإطار الشامل للحضارة الإسلامية بما يحويه من أبعاد ثقافية وسياسية واقتصادية وبيئية وتراكمات إجتماعية ولغوية وسواها, وحصرها بجوانب ضيقة من تأويلات التشريع والفقه والنصوص الدينية ومقاصدها. ومن هذه الدراسات تحديدا دراسة بسيم حكيم "المدينة العربية الإسلامية" عام 1986 والتي تعالج حالة خاصة هي مدينة تونس. وقبلها كانت دراسة صالح الهذلول عام 1978 والتي يشير إليها بعضهم كأوائل الدراسات التي بدأت تبحث في الشريعة والتشريع الإسلامي ودوره في تشكيل المدينة العربية وهي أطروحة تمت مناقشتها لاحقا عام 1981 في معهد غربي بإشراف مستشرق. ولم تجاوز عدد الدراسات التي تمحورت حول "إقحام" الشريعة في العمران عدد أصابع اليد المحدودة كلها تم إنتاجها على أيدي باحثين في العمارة وهم جميعا غير متخصصين في الشريعة أو الفقه أو الإجتهاد بما تقتضيه أصول الفهم والإستنباط للنصوص والأحكام من إلمام باللغة العربية والإلمام بالقرآن الكريم والحديث الشريف. وهكذا غدت دراساتهم المستندة للشريعة واستنباطاتها, وكذلك من تبعهم من طلبة وباحثين في بعض المعاهد العربية, هي عبارة عن "جزئيات" لفهم "محدود وخاص" لنصوص وقواعد فقهية تم التقاطها من مجموعة من الكتب "خارج تخصصاتهم" كمعماريين. وزاد الطين بلة أن بعضهم وخاصة الدراسات التي أنتجت في المعاهد الغربية تم إنتاجها تحت إشراف "مستشرقين" في معاهد غربية كأطروحتي الهذلول وأكبر.   
ما يعنينا هنا هو أن هؤلاء الباحثين المتحمسين الذي أقتحموا علوم الشريعة والفقه والإجتهاد "خارج دوائر تخصصاتهم" وخارج إطار الحضارة والثقافة العربية الإسلامية, لم يكلفوا في غالب الأحيان أنفسهم عناء تقديم فهم متكامل لمصطلحي العمارة الإسلامية أو "المدينة الإسلامية". بل شملت بعض دراساتهم "مراجعات روتينية" لما سبقهم من أدبيات في أحسن الأحوال وتقديم تعريفات سطحية غير دقيقة وقابلة للنقض. ومن أكثر الدراسات التي قدمت خلطا في مفهوم "المدينة الإسلامية" كانت مقالة "هل هناك مدينة إسلامية" عام 1994 كمثال, حيث يجد المتأمل أن كاتبها يقدم تعريفين سطحيين متناقضين يتأرجحان بين إطار هلامي عام يشمل عموم المدن الإنسانية ليقدمه كتعريف للمدينة الإسلامية بحسب رؤيته وبين إطار ضيق قاصر يقدمه بعد عدة صفحات من نفس المقال بوصفه مرتبطا بالشريعة والدين. فتارة يقدم لنا الكاتب تعريفا هلاميا للمدينة الإسلامية فيكتب (إلا أن الذي يجعل المدن مدنا إسلامية هو أن كل مدينة تمكنت من إيجاد أفضل حل بيئي ممكن في حدود إمكاناتها الإقتصادية وعادات أهلها وموقعها الجغرافي, وهذه هي المدينة الإسلامية"), وهو تعريف تنضوي تحته كل مدن العالم التي عرفتها البشرية وليس المدن الإسلامية فقط. وتارة أخرى يقدم الكاتب تعريفا جديدا غامضا مفعم بالألغاز مرتبطا بالشريعة الإسلامية ولا يعني شيئا من الناحية العلمية والأكاديمية الرصينة, بل يعكس افتراضات لا تستند لأسس حين يكتب مجددا -(فالسؤال هو: هل توجد طرق لقياس كفاءة وعطاء العناصر في البيئة وأفضل الطرق لتوزيعها ليستفيد منها المسلمون استفادة قصوى؟ وللإجابة عن هذا السؤال أقول أن الشريعة وضعت مبادئ متى سار عليها المجتمع وصل دون أن يدري إلى بيئة ذات كفاءة اقتصادية عالية وذات سعادة اجتماعية دائمة, وهذا هو تعريفي للمدينة الإسلامية). والملاحظ أن التعريف الأخير مرتبط بعواطف إنسانية لا يمكن رصدها وقياسها قياسا علميا "كالسعادة الدائمة" بما يصرف الذهن للمدينة الفاضلة, وهو من أسوأ ما كرسته مثل هذه الدراسات بمحاولتها لتقديم المدينة "كنموذج ذهني" مرتبط بأسس مشتقة من الدين, لا بوصفها "إفرازا بشريا" قاصرا. هذا التردد بين المفهوم الإنساني العام الواسع وبين المفهوم الضيق يعكس البلبلة الفكرية والخلط الذي قدمته مثل هذه الدراسات لهذه الأدبيات في دراسة المدينة العربية الإسلامية منذ أواسط الثمانينيات على أيدي بعض الباحثين العرب.  
وقد نتج عن ذلك منذ الثمانينيات فهم خاطئ قاصر لمصطلحي العمارة الإسلامية و"المدينة الإسلامية" بحيث أصبح لها دلالات "شرعية" أكثر منها دلالات "حضارية" أعم وأشمل. وبكلمات أخرى, أصبح مفهوم "المدينة الإسلامية" وبحسب ما يستدل من غالب القراءة في هذه الدراسات هو مفهوم مرتبط بالإسلام كعقيدة دينية وإيديولوجية فكرية أكثر من دلالاته العامة الواسعة للمدينة كمنتج ثقافي وحضاري ضمن ظاهرة تاريخية انتشرت منذ القرن السابع الميلادي وبما تشمله من حضارة بالمفهوم الواسع للكلمة.

محطات "نقدية" على الطريق – بداية "شروخ" في النظرية منذ انطلاقتها  
التأريخ للفكر الأكاديمي المعارض بدأ منذ التسعينيات من قبل أساتذة ومفكرين وأكاديميين داحضين لهذا الفكر "الدوغمائي" جملة وتفصيلا – ومنهم كاتب هذه السطور الذي تمتد تأملاته وكتاباته النقدية لعقدين من الزمن, حيث كان ومنذ مطلع التسعينيات قريب الصلة بأدبيات ما يسمى "المدينة الإسلامية" وعلى معرفة وثيقة, وشخصية, بأبرز من كتب فيها, وصلت لدرجة دعوات على موائد "غداء بيتي" متواضع بمدينة عمان, لمن كتب في علاقة الشريعة بالمدينة في العام 1993.   
ومنذ مطلع التسعينيات ومع صدور كتاب "عمارة الأرض في الإسلام" عام 1993 قدم مؤلفه لمدينة عمان بهدف ترويج كتابه فقام بإعطاء بعض المحاضرات العامة, قوبلت بعواصف وزوبعات من الأسئلة التي لم تجد إجابة مقنعة – نظرا "لحشر" وقت الأسئلة في بضع دقائق لا تسمن ولا تغني من جوع من ناحية, ومن ناحية ثانية فهناك فيما يبدو "تقليد أكاديمي بروتوكولي" متبع عند بعض الأكاديميين الذين يودون "التهرب" من فخ الأسئلة الذكية لمستمعين لم يفلح المحاضر في "إغراقهم" في خدر النوم اللذيذ أثناء عرض الشرائح في الصالة المعتمة, بالتهرب بمقولة شهيرة يختبئ خلفها بعض الأكاديميين الذين لا يملكون إجابات مقنعة لأسئلة ذكية بالقول:" أنت لم تفهم ما قصدته, وربما كان عليك العودة إلى الفصل كذا أو كذا من كتابي!". وهذه الجملة الإتهامية للتهرب من مصائد المستمعين والنقاد الأذكياء بعد المحاضرات, كانت مما يثير إمتعاض السائلين. يضاف إليها عدم إتاحة الفرصة أمام الكثير من العقليات النابغة في عالمنا العربي للكتابة والتأليف وبخاصة بين معشر المعماريين الممارسين غير الأكاديميين, هذه العوامل وغيرها وبخاصة حين يلتف الحضور بعد المحاضرة للإلتقاء بالمحاضر للسلام والتعارف, تلغي جميعها إمكانية وضع الأفكار النقدية في أطروحات مكتوبة بالرغم من تبلور مجموعات من النقاد الأذكياء ممن يحلل ما يسمع وتستثير الأسئلة المنطقية التي تتعارض مع العقل أثناء الإستماع للمحاضر. يضاف إلى ذلك كله غلبة الإسم الأكاديمي البراق للمحاضر وجامعته التي تخرج منها مما يجعل المحاضرة "شكلية" في غالب الأحيان أكثر منها رياضة عقلية تحليلية للنقد والدحض. وقد كان كاتب هذه السطور مستمعا مرة أخرى عام 1997 لمحاضرة لنفس المحاضر في منتدى الكوفة بلندن حين لازمت الدكتور محمد مكية أثناء إعداد أطروحتي للدكتوراة, لتشكل المحاضرة تكرارا روتينيا أمام حضور "اعتيادي" لم يتجاوز أكثر من 12 شخصا من مختلف المستويات الثقافية, يحضرون عادة كل أربعاء للقاء والسلام وربما شرب الشاي وتناول البسكويت بعد المحاضرة الأسبوعية أو اللقاء الشعري أو الثقافي, فضلا عن أنهم, باستثناء البروفسور مكية مقدم المحاضرة وكاتب هذه السطور, من غير المعماريين. وهكذا ففرص الكتابة والنقد تكاد تكون معدومة في هذه "المحاضرات المتنقلة كالبدو الرحل" وتصب غالبا في مصلحة المحاضر أكثر من تناول الأفكار وتداولها في مجتمع أكاديمي وعلمي سليم ونقدي رصين. ومن ناحية ثانية, فنشر الكتب المعمارية باللغة العربية وكذلك ترويجها, وبخاصة في منطقة الخليج العربي, "قد" يخضع للأسف لمعادلات القرب والبعد من الأمراء والسلاطين والعلاقات البراغماتية الخاصة. جميع هذه العوامل تجعل النقد وتحليل الأفكار وبخاصة تدوينها ونشرها من قبل عموم الجمهور وأحيانا المتخصصين مسألة شبه مستحيلة للرد على الأطروحات العامة المنشورة بالكتب.  
ومن هنا فغاية هذه المساحة هي إعادة قراءة المفاهيم بعيدا عن النهج الخاطئ الذي طرأ منذ الثمانينيات فصاعدا بناء على دراسات "مبتدعة" خلطت المفاهيم وقدمت تصورات خاصة, ولم تلق الرد المكتوب حتى الآن فيما أعلم. ولذلك فنقد هذه الأطروحات الفكرية نقدا مكتوبا بدأ ببضع ورقات مكتوبة أرسلها كاتب هذه السطور بالفاكس من الفندق بمكة المكرمة في العام 1994 لصاحب كتاب "عمارة الأرض في الإسلام" أثناء رحلة عمرة سنوية مع نقابة المهندسين, حيث كانت هذه الرحلات روحانية تأملية بمرافقة الوالدة والعائلة وأكثر من 200 معتمرا كخادمهم وكمسؤول التموين والطعام للقافلة. وكنا وما زلنا على طرفي نقيض في "علاقة الشريعة كمؤثر مباشر وأوحد ورئيس مهيمن بعمران المدينة".  
بداية الصفعات "الأكاديمية" لمنهجية "علاقة الشريعة بالعمران"  
من الصفعات القوية التي تلقتها الأطروحات والأفكار, وحتى المنهجية, التي تجسدها منهجية "علاقة الشريعة بالعمران" كانت حادثة أكاديمية "سيئة الصيت", شهدها كاتب هذه السطور لمناقشة أطروحة ماجستير فيما يسمى "المدينة الإسلامية". وقد حصلت هذه "الواقعة" الأكاديمية في العام 1994 في إحدى الجامعات العربية, وكان الشخص مقدم الأطروحة, الباحث أو الباحثة, قد استدعى أحد المنظرين في "علاقة الشريعة بالعمران" كمناقش خارجي للأطروحة بجانب أستاذين من قسم العمارة بموافقة مشرف الأطروحة المتخصص في "العمارة الإسلامية" خريج إحدى الجامعات الغربية. أما الأستاذين فأحدهما متخرج من جامعة الأزهر في مرحلة جامعية متقدمة, والثاني درس الماجستير بجامعة الأزهر والدكتوراة بجامعة بانجلترا وعقليته رياضية علمية حيث تخصص في العلوم المرتبطة بالعمارة فضلاعن العمارة العربية والإسلامية – وهو أستاذ فاضل التقى بعضنا به في رحلة عمرة في الحرم المكي الشريف جالسا متأملا في صفاء روعة المشهد والطواف. المفارقة المدهشة أن هذا الشخص الطالب والباحث في أطروحة الماجستير في المدينة "الإسلامية" آنذاك لم يزد التزامه بالشريعة والتدين عن "التدين صوري" لعموم الناس- وربما أقل, ومن علم كاتب هذه السطور الشخصي لم يعكس آنئذ أي فهم, لا سطحي ولا عميق, لا لكتاب الله ولا لسنة رسوله أو الحديث الشريف – وهو ما يدفعنا لاستعمال مصطلح "موضة أكاديمية" لوصف هذه الدراسات المتحمسة لدراسة "المدينة الإسلامية" كموضوع لأطروحة أو بحث, إذ من المدهش حقا اندفاع بعضهم اندفاعا "عاطفيا" للخوض في أعماق الشريعة "وحشرها" في العمران اعتمادا على مصادر "ثانوية" ودونما تخصص أو دراية كما سنبين تاليا.  
مناقشة تلك الأطروحة, والمسجلة صوتا وصورة, وعلى عكس توقعات صاحب رسالة الماجستير المقدمة, وربما المناقش الخارجي, بأنها ستكون "نجاحا روتينيا" أو شكليا وبأن المناقشين كانا قد جلبا "كشاهدي زور" للبصم التلقائي, كانت بكل المقاييس تعكس ردة فعل أكاديمية على منهجية البحث "غير المتبصر" في تخصصات خارج العمارة ومن أوائل الردود من الوسط الأكاديمي على نظرية "المتحمسين للمدينة الإسلامية"! فقد شهد الحضور, وهم من المعماريين الأكاديميين والمهنيين, وعلى مدار ساعتين نقدا شاملا لاذعا غير مسبوق في تاريخ قسم العمارة شمل منهجية البحث بالرجوع لمصادر من الفقه والشريعة دون "قدرة" أو تخصص ودراية, كما طال النظرية والمنهجية لصاحب الكتاب في علاقة الشريعة بالعمران والذي كان مؤلفه جالسا مستمعا ولائذا بالصمت والإبتسام دون دفاع لا عن كتابه ولا عمن استقدمه كمناقش خارجي! وبالتحري التفصيلي "المجهري" للرسالة من قبل الأستاذين, وبخاصة للمراجع التي "تاه" فيها الباحث في علوم وأصول الشريعة, والتي كانت نقلا مباشرا من كتاب معماري في علاقة الشريعة بالعمران ومتأثرة بأطروحته العامة ومراجعه الخاصة – هذا التحري التفصيلي والأسئلة المباشرة في تبرير المنهجية بالرجوع إلى مراجع فقهية "ثانوية" لم تلق أكثر من إجابات:" هذه نقلا عن فلان" –(وهو معماري), ليسأل الأستاذ المناقش وعلى مسمع المؤلف:" ومن هو "فلان" الذي رجعت إليه, هل هو عالم شريعة؟ وما هو موقعه من علوم الشريعة بالبحث فيها؟"  
وقد تردد على مسامع الحضور أكثر من مرة أثناء المناقشة رأي لجنة المناقشة, وهي "محدودية" الباحث وقدرته كباحث معماري في الخوض في تخصصات علوم الشريعة, فضلا عن كونها نقلا عن مصادر "ثانوية", والتي بحسب أصول البحث العلمي ومتطلبات البحث الأكاديمي تنحدر دون إتمام أطروحة رصينة متخصصة في العمارة. وقادت نتيجة المناقشة الحضور للإقتناع بأن الأطروحة للباحث "لن تجاز" وستكون أول رسالة ماجستير بتاريخ قسم العمارة والتي ستمنى بنتيجة "راسب". وبعد غياب لجنة المناقشة والمناقش الخارجي ومشرف الأطروحة لأكثر من ساعة كاملة لمداولة الحكم, عاد الجميع لينطق مشرف الأطروحة بحكم "مدهش" وهو "إجازة" الأطروحة!  
ما جرى خلف الكواليس, وكما علم كاتب هذه السطور شخصيا من أربعة من المعنيين بالمناقشة, هو أن هذا المناقش الخارجي "الصامت" أثناء المناقشة, والذي لا يحق له التصويت على النتيجة, انطلق لسانه خلف الكواليس حين أيقن أن الحكم سيكون رسوب الأطروحة, أو الطالب(ة), وعمل جاهدا على مدار ساعة "لإقناع" المناقشين الإثنين بأنه حتى لو "لم يجيزا" الأطروحة فسينشرها هو في مؤسسة خاصة بعلوم العمران كان يرأسها آنذاك (!), وكنوع من "المساومة" أخبرهم أنه مستعد لنشر أبحاث لهما في تلك المؤسسة إن وافقا على "إجازة" الأطروحة (!). وللسخرية فبعد النطق بالحكم وإجازة الأطروحة, كان نشر الأبحاث للأساتذة حسب "الوعد" هو "كسراب" الماء للظمآن في واحة بالصحراء العربية! وقال لي أحد الأستاذين:"ضحك علينا!" وبخاصة حين علم بأن دوافع "حيلة" هذا المناقش الخارجي كانت براغماتية خاصة لعلاقة شخصية خاصة مع الشخص الباحث تبينت لاحقا – بما يعكس العقلية الأكاديمية التي تروج للأفكار العلمية في المعاهد والأوساط العلمية العربية بعيدا عن "المهنية الأكاديمية الأخلاقية" أو الموضوعية. وبعد ذلك يطلع عليك أحدهم ممن تأثر بأطروحات أكاديمية سائدة ليقول لك:" نقدك سلبي لأعمال هؤلاء القوم"! وكأن النقد الإيجابي يكون بإغراقهم بالمديح على حساب المنطق والثناء السخي على ما دبر بليل بما يصب في مصالح براغماتية خاصة على حساب البحث العلمي الرصين الغائب عن الساحة الأكاديمية العربية وبامتياز! وبعد ذلك كله أيضا يطالعك أحدهم "بفلسفة" مطولة في النشر الأكاديمي المحكم وأنها أشبه بالمخاض وسوى ذلك من ترهات, في الوقت الذي تخضع فيه "بعض" المعاهد والمجلات في العالم العربي "للشللية" والمساومات بما يغذي مصالح براغماتية للترقية الأكاديمية, وربما إتخام الأرصدة البنكية, بحيث تصبح هذه "النظريات" عند من لا يوزن الأفكار بميزان العقل والمنطق والرفض والدحض ذات "وزن أكاديمي شهد لها القاصي والداني"!  
ومن المفارقة أيضا أن رد المناقش الأكاديمي الخارجي على نقد وطروحات الأستاذين كان لاحقا حين سألني على مائدتي المتواضعة أثناء معاينة تسجيل المناقشة:" هذين الأستاذين ضعيفين, من أين تخرجا؟ فرددت باقتضاب وبشيء من الإستغراب للسؤال:" من الأزهر"! وهكذا يرى بعضهم أنه لا يحق لمن تخرج من الأزهر رفض علاقة الشريعة بالعمران وعلومه ودحض قدرة طالب معماري لا يفقه علوم الفقه والشريعة على إتمام أطروحة علمية رصينة, بينما يحق لباحث في معهد أمريكي وتحت إشراف مستشرق أن يبحث في هذه العلوم ويجيزها؟؟؟ فالأفكار أصبحت لا توزن بذاتها بل بمن أطلقها وبلمعان الإسم الأكاديمي أو المعهد الذي تخرج منه الباحث وربما علاقاته الخاصة (!). ومن المفارقة المدهشة أيضا أن الباحث صاحب أطروحة الماجستير "المجازة" والحادثة الأكاديمية "سيئة الصيت" أكمل علومه في معهد غربي وأصبح هذا الشخص من الباحثين في المستشرقين وفي المدينة الإسلامية وعلاقتها بالعمران كامتداد لمدرسة "المدينة الإسلامية" وكصاحب إنتاج "كمّي" أكثر منه "نوعي". ولو كانت هناك محاكم إجرام أكاديمية لتمت ملاحقة هذه القضية وهؤلاء "الفارين من وجه العدالة" الأكاديمية وخارقي قوانينها "الأخلاقية", بدلا من أن يبدو هذا المناقش الخارجي "كالمخلّص" والمنقذ أمام صاحب أو صاحبة رسالة الماجستير – حيث كانت هذه الحادثة الأكاديمية بمثابة هدم أساسي لنظريته شخصيا ومنهجية بحثه قبل أن تكون موجهة لرسالة الماجستير.  
والتساؤل بعد هذه المقدمات هو:" كيف نعيد قراءة المصطلحات والمفاهيم قراءة صحيحة؟ للبحث والإجابة دعونا نعرج قليلا على مفاهيم مستحدثة في الفكر والخطاب الثقافي العربي المعاصر بما يشابه حالتنا.

"الإسلاموية" مقابل "الإسلامية"  
ثمة مصطلح سياسي وإعلامي وأكاديمي بات يستخدم مؤخرا, وتحديدا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001, لتوصيف مجموعة من الأفكار والأهداف السياسية النابعة من "الشريعة الإسلامية", وهذا المصطلح هو "الإسلاموية" وتعني الإسلام السياسي إصطلاحا أو (Islamism). وبمقابل هذا المصطلح المستحدث لتوصيف ظواهر مستحدثة في الفكر المعاصر, نجد بالمقابل مصطلحا متوازنا غلب استخدامه قبلا وهو مصطلح (Islamic), بما يحمله من مبدأ "النسبة" في البلاغة العربية برده إلى الإسلام دينا وحضارة وظاهرة تاريخية نشأت منذ القرن السابع الميلادي وحتى يومنا الحاضر وشملت رقعة جغرافية وأمكنة ممتدة من الصين شرقا حتى الأندلس غربا. فبعض الباحثين يفرقون بين مصطلحي "إسلاموية" وبين "إسلامية" على اعتبار أن الأخير يدل على "الديانة والحضارة التي نشأت منذ أكثر من قرن ونصف من الزمان, بينما المصطلح الأول يدل على ظاهرة سياسية-دينية ارتبطت بأحداث حصلت في القرن العشرين". ومن هنا يعمد البعض لإطلاق مصطلحات مرادفة تتبع كلا المصطلحين السابقين لتوصيف أتباع الديانة وتمييزهم عن أتباع الظاهرة الحديثة. فأتباع "الإسلام" يشار لهم "بالمسلمون" أو (Muslimun/Muslims), بينما يشار في الأوساط الأكاديمية لأتباع ظاهرة "الإسلاموية" بأنهم "إسلاميون" أو (Islamiyyoun/Islamists).  
وبالرغم من اعتراض بعض المحللين, في الأوساط الأكاديمية والسياسية, لإستخدام المصطلح الجديد "الإسلاموية", حيث يعتقد هؤلاء بعدم وجود فرق بين الإسلام والإسلام السياسي الذي يعتمد الشريعة, إذ لا يمكن الفصل بينهما – فالإسلام هو نظرة شاملة للحياة تشمل جميع مرافق الحياة الدينية والدنيوية – بالرغم من هذا الإعتراض إلا أن ظهور مصطلح "الإسلاموية" بات شائعا أكاديميا أكثر فأكثر لتوصيف الحركات والدول التي تلتزم بخط يعتمد الشريعة الإسلامية مرتكزا أساسيا لها في تفسير مختلف مناحي الحياة.  
وتشير المصادر الأكاديمية أن استخدام مصطلح "الإسلاموية" بشكله الإنجليزي (Islamism) بدأ مع مطلع القرن الثامن عشر في فرنسا للدلالة على الإسلام. فالمصطلح بدأ استخدامه في أدبيات "فولتير" (Voltaire) واستخدمه باحثو عصر التنوير ورمزوا له أحيانا باستخدامهم مصطلح (Mohammedanism) للدلالة على الإسلام, ولم تكن هناك حاجة للتمييز بين الإسلام كدين وعقيدة وبين الإسلام السياسي حتى بداية ظهور الحركات السياسية الإسلامية, حيث بات هذا التمييز ضروريا بين الإسلام كدين وبين الإسلام كأيديولوجية سياسية تحملها الحركات المعاصرة. ويؤرخ لبداية استخدام المصطلح في قاموس أكسفورد الإنجليزي في العام 1747. ومع مطله القرن العشرين بدأ استخدامه بالمصطلح المختصر (Islam), وفي العام 1938 عندما أكمل المستشرقون موسوعتهم عن الإسلام (The Encyclopedia of Islam) بدا مصطلح "الإسلاموية" أو (Islamism) وقد اختفى تماما من اللغة الإنجليزية للدلالة على الإسلام.  
ومصطلح "الإسلاموية" أو (Islamism) اكتسب مدلوله اللغوي المعاصر في الأوساط الأكاديمية الفرنسية مجددا بين الأعوام في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي. ومن اللغة الفرنسية بدأ بالإنتقال تدريجيا للغة الإنجليزية في منتصف الثمانينيات, كما شاع استخدامه في السنوات الأخيرة بين الأوساط الأكاديمية للدلالة على "الأصولية الإسلامية" أو (Islamic Fundamentalism).  
ومقابل هذه المقدمة النظرية والتاريخية للفرق بين استخدام المصطلحين ودلالات استخدامهما يعنينا في مبحثنا هذا التطرق لإشكالية "مستحدثة" في أوساط الفكر المعماري العربي المعاصر وتتعلق بالخطاب المعماري ومدلولات استخدام مصطلحي العمارة "الإسلامية" والمدينة "الإسلامية" والخلط والمغالطات الفكرية والدلالية التي أوجدها الإستخدام العشوائي وغير الدقيق والمغلوط لهذين المصطلحين.  
وسواء اتفقنا أو اختلفنا مع مصطلح المدينة "الإسلامية" بما يحمله من مغالطة لغوية وفكرية بنسبة المدينة "النموذج نتاج الشريعة الإسلامية" للحضارة الإسلامية ككل عن قصد أو غير قصد, نرى من الحتمي والواجب إعادة وضع النقاط على الحروف بعد هذه الإشكالية والمنعطف المغلوط الذي ابتدعته مجموعة من الدراسات منذ ثمانينيات القرن الماضي. ومن هنا فيمكن الدلالة على تلك المدن "النمطية التي أوجدتها دراسات الباحثين في الشريعة" بأنها المدينة "الإسلاموية" – دلالة على ارتباطها بمفرزات الشريعة ومقاصدها كما تزعم هذه الدراسات. أما المدينة التي نشأت تاريخيا كمحصلة لمجموعة طبيعية من العوامل السياسية والإجتماعية والإقتصادية والبيئية وسواها وضمن الفترة التاريخية التي ظهر بها الإسلام كدين منذ القرن السابع الميلادي وحتى اليوم, فهذه يمكن أن نطلق عليها مصطلح "المدينة العربية الإسلامية", إن كان بعض الباحثين منا يرفض مصطلحات "مدينة المسلمين" أو "مدن العرب والمسلمين" والتي شاعت في دراسات ما قبل عصر "الباحثين المستغربين" في معاهد الغرب والذين ابتدعوا لنا مصطلح "المدينة الإسلامية" المرتبط بدراسات الشريعة وفقه العمران وما أوجده من إشكالية لغوية وفكرية ومغالطات مع المفهوم العام للحضارة والعمارة "الإسلامية" بمفهومها الشامل من دين ودنيا.  
ومن هنا فنحن نزعم بحسب أطروحتنا هذه أنه يمكننا جدلا استعمال مصطلحات العمارة العربية "الإسلامية", والمدينة العربية "الإسلامية" للدلالة على المنظور الشامل للحضارة التي نشأت بعد ظهور الإسلام. لكننا في نفس الوقت نرفض استخدام المصطلحين للدلالة على "فهم جزئي" للإسلام بارتباط نواتجه العمرانية بنظرة ضيقة لمفرزات الشريعة وفقه العمران. فالمصطلحات الأولى يمكن استخدامها بأطرها العامة أو بتفصيلها ضمن تفرعاتها المحلية والإقليمية بالقول مثلا:" العمارة العربية الإسلامية – حالة مدينة القاهرة في العصر المملوكي مثلا" أو نقول "العمارة العربية الإسلامية – حالة إقليم حضرموت في مضمونه الإسلامي" وهكذا. واستعمالنا للمصطلح بكلمتيه (العربية الإسلامية) حتمي ولازم للدلالة على سبق العربية للإسلام, فهو دين جاء في الجزيرة العربية وارتبط ارتباطا وثيقا باللغة العربية حتى وإن كان البعض يرفض وجود حضارة للعرب قبل الإسلام. فالظاهرة "العربية" قبل مجئ الإسلام شكلت الأساس الذي قامت عليه الحضارة الإسلامية لاحقا بما احتوته الثقافة العربية الجاهلية ولهذا جاء نص الحديث الشريف:" إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق" – ونلاحظ كلمة "لأتمم"’ للدلالة على تراكمية وأركيولوجية ثقافية في القيم وما تبنى عليه الحضارة, فحضارة الإسلام لم تأت على "فراغ" بل تلت ما سبقها زمانيا ومكانيا.  
أما دراسات "المستغربين" الخاصة التي نشأت بعد حقبة الثمانينيات فلها أن تنحصر في المصطلح المبتدع أكاديميا وسياسيا أيضا والمتمثل في "الإسلاموية" المرتبط بالشريعة كما قوقعت هذه الدراسات المدينة العربية بها وكأنها ناتج مباشر لها. وللموضوع تتمة قادمة

وليد أحمد السيد   
لندن في 25 شباط 2010   
  
ملحوظة – الأفكار العامة الواردة في هذا المقال هي قيد النشر في بحث مطول, ستتم إعادة إنتاجها في سياق كتاب تحت التأليف للكاتب يصدر العام القادم بعون الله.